الدلالة الصرفية :- الصرف لغة هو التغيير أو التحويل أو التصريف في الكلام ، أي اشتقاق الكلام بعضه من بعض وهو في الاصطلاح العلم الّذي يدرس أبنية الألفاظ وأوزانها وما يطرأ عليها من تغيير ، كالزيادة ، والحذف ، والصحة ، والإعلال ، والإدغام ، والإمالة ، وغير ذلك فبتغيّر أبنية الألفاظ تتغيّر المعاني ، وقد سمّـــي بـ (علم الأبنية) وللصرف أهمية بالغة عند علماء العربية ؛ لصلته الوشيجة بفروع اللغة الأخرى من صوت ونحو ودلالة ، إذ " يحتاج إليه جميع أهل العربية أتمّ حاجة، وبهم إليه أشدّ فاقة ؛ لأنّه ميزان العربية ، وبه تعرف أصول كلام العرب ... إذ نتمكّن بالإفادة من علم الصرف من معرفة دلالات أبنية الألفاظ ، وما تحمله من معانٍ مختلفة، بحسب الزيادات الّتي تطرأ عليها ، فعلى سبيل المثال ، نجد أنّ للفظة (كتب) صوراً اشتقاقية كثيرة منها (كاتب ، مكتوب ، كتابة ، يكتب ، يكتبان ، تكتبون) وهكذا ، فلكلٍّ من هذه الزيادات معنى وظيفيّ . وقد أطلق عليها المحدثون المورفيمات وتتمثّل المورفيمات في معاني الصيغ الصرفية ، مثل : الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والتعريف والتنكير ، والسوابق مثل : الياء في (يكتب) ، والتـــــــتاء في (تكتبون) ، واللواحق مثل : ياء المخاطبة في (اكتبي) ، والتاء في (كتبت) ، والإحشاء ، كما في الألف في (كاتب) ، الواو في (مكتوب) ، فضلاً عن الأدوات والحركات فهذه المورفيمات تعدّ أصغر وحدة صرفيّة ، لا تقبل التقسيم أو التحليل ، ولها معنى نحويّ أو وظيفة نحويّة في بنية الكلمة ومن هذا التغيير الحاصل في الصيغ الصرفية بحسب ما تلحقها من مورفيمات أو كما سمّاها آخَرون (وحدات صرفيّة) . تستمدّ الدلالة الصرفية للألفاظ من أسماء وأفعال (وحدات صرفيّة) . تستمدّ الدلالة الصرفية للألفاظ من أسماء وأفعال وسأقتصر في هذا النوع الدلالي على دلالة بعض المشتقات وكالاتي (أ) اسم الفاعل :- هو الاسم المشتقّ من مصدر الفعل المبنيّ للمعلوم للدلالة على ما وقع منه الفعل ، أي : الحدث ، وهو دالٌّ على الحدوث والتجدّد وتقاس صيغه من الفعل الثلاثي على زنة (فاعل) في الغالب ، ومن غير الثلاثي على زنة مضارعه ، مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة

وكسر ما قبل الآخر وقد يأتي اسم الفعل على صيغ أخر غير صيغته المعروفة ، فيراد بها الكثرة والمبالغة في الوصف ويختلف الحدث بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ، فالحدث في الأوّل طارئ لا دائم بخلاف الحدث في الثاني الذي يدل على الثبات والدوام ، " ومن هنا فإن بناء فاعل وحده لا يكفي للدلالة على أن الكلمة المعنية (اسم فاعل) بل يجب ملاحظة الحدث المدلول عليه من حيث الثبوت أو عدمه ، والذات يقصد بها فاعل الحدث ، والحدوث هو تجدد الفعل لصاحب الصفة مقيداً ببعض الأزمنة ومن ذلك قوله تعالى :- ((مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً)) فإن كلمة (حفيظ) صفة مشبهة باسم الفاعل ، وتدل على ثبات واستمرار الصفة في الموصوف ، بخلاف اسم الفاعل (حافظ) فعبارة (حفيظ) تعني الذي يحافظ بصورة دائمة مستمرة ومن ذلك ايضا جمع التكسير :- وهو (قلة) يطلق على ثلاثة إلى عشرة ، و (كثرة) يطلق على عشرة فما فوقها ، وقد يغني احدهما عن الآخر وضعاً كقولهم في رِجل أرجل ، وله مفرد حقيقي أو تقديري يشاركه في المعنى والأصول مع تغير يطرأ على بنائه عند الجمع ، ويشمل ما يعقل وما لا يعقل ، مذكراً كان أو مؤنثاً .

وينماز من جمعي المذكر والمؤنث السالمين بكثرة صيغه ، ممّا يعطيه حرية أكثر في الاستعمال ، ولكنهما أكثر منه تخصيصاً في الدلالة على تأنيث المعدود وتذكيره .

وينقسم على قسمين هما :جموع القلة : ويقع على العشرة وقال الجرجاني إنه " يطلق على عشرةٍ فما دونها من غير قرينة ، وعلى ما فوقها بقرينة وله أربعة أوزان هي : (أفْعُل ، وأفْعَال ، وأفْعِلَة ، وفِعْلَة) .

جموع الكثرة : لا يقل عن ثلاثة ولكنه يزيد على عشرة وأبنيته أربعة وعشرون بناءً وهنا سنتناول عدداً من الظواهر المهمة في بنى الجموع ، وهي :

أولاً : دلالة جمع الكثرة على دلالة جموع القلة وبالعكس :-قال سيبويه : " إن لأدنى العدد أبنية هي مختصة به وهي له في الأصل وربما شركه فيه الأكثر وقال " وربما عنوا ببناء أكثر العدد أدنى العدد كما فعلوا ذلك بما ذكرنا من بنات الثلاثة وذلك قولهم : ثلاثة جدر وثلاثة كتب وقال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) " إن العرب قد تستعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير ولهذا ذهب صاحب الأمثل في ذيل الآية المباركة : ((...وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ ..)) إلى استنباط دلالة (عدة الطلاق) من جمعي لفظة (قُرء) إذ قال : " إن (القرء) في الحقيقة يُراد منها الانتقال من حالة الحيض إلى الطهر وربما أن كلا هذين العنوانين مأخوذ في معنى الكلمة ، فاستعمل بمعنى الحيض وأُخرى بمعنى الطهر ثم استدل على أن دلالة هذه المفردة في الآية تنحصر في حالة الطّهُر ، وذلك بقوله " حالة الطهر تجتمع في المرأة مع وجود دم الحيض في رحمها فتطلق هذه المفردة على الطهر عاضداً استدلاله هذا بالقرائن الروائية الدالة على اشتراط أن تكون المرأة في حالة الطهر عند الطلاق ولم يجامعها زوجها فيه ، وكذلك بإيراد جمعي الكثرة لكلمة (قُرء) بدلاً من جمع القلة إذ قال : " (قُرء) تستبطن جمعين : قُرُوء وأقراء وما كان جمعه قُرُوء فهو طُهر ، وما كان جمعه أقراء فهو الحيض فاستغنى ببناء الكثير عن بناء القليل ، إذ إن جمع القلة هنا أَقْرُؤ ، وعلل الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ) ذلك بقوله : " لما كانت كل مطلقة يلزمها هذا أدخله معنى الكثرة فأتى ببناء الكثرة للإشعار بذلك وقد يرد العكس فيستغنى ببناء القلة عن بناء الكثرة كما في قوله تعالى :- ((...وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ...)) فليس المراد من ذلك دلالة جمع القلة من دون دلالة جمع الكثرة بل المراد كلا الجمعين والسياق هو الذي يدل على ذلك .

الدلالة المعجمية :- لقد أدركَ علماؤنا الأوائل أثرَ السياق في توجيه المعنى وتحديده ، إذ وَجدوا أنّ ظاهرَ الألفاظ المفردة لا يُعين على فَهم النصوص فَهماً صَحيحاً . وقد كان للنَظم القرآني أثرٌ بالغٌ في ذلك ، فحين بدأوا بتفسيره أدرَكوا أنّ له نظمَه الخاصّ به، وهو نَظم فريد

مؤثّر ليس له نظير ، لكنّه متعدّد الوُجوه والمعاني ، وفي ذلك يقول الإمام الصادق (عليه السلام) (ت ١٤٨هـ) فيما رواهُ عن جابر بن يزيد الجَعفي . وهو تابعي ثقة ، أي إنه الأسلوب الذي يحكم علاقة المفردات مع بعضها ، مما يسهل الوصول إلى الدلالات الهامشية التي نتجت بواسطة تلك العلاقة ، والتي ما كانت لتوجد بتغيير الأسلوب أو استبداله ولم يغفل اللغويون العرب السياق وأثره في المعنى ، ولا سيما البلاغيين منهم ، ويكفينا دليلاً على ذلك ما ذكره عبد القاهر الجرجاني من موافقة الألفاظ بعضها لبعض ، والصلة التي تربط بينها ، بحيث تحسن الكلمة . وتقبح تبعاً لموقعها في النص ، والعلاقات التي تحكم ألفاظه ، وهو ما عُرف بنظرية النظم . وكذلك عُني أهل التفسير بالسياق ؛ لأنَّهم يرونه مرشداً ((إلى تبيين المجمل ، وتعيين المحتمل والقطع بعدم احتمال غير المراد ، وتخصيص العام ، وتقييد المطلق وتنوع الدلالة ، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم)) والسياق عند المحدثين على ثلاثة أقسام هي : السياق اللفظي ، والسياق الحالي ، والسياق العقلي وعلى ذلك يكون السياق غير مختص بدلالة المفردة داخل النص فحسب ، إنَّما يشمل جميع الإيحاءات والإشارات اللفظية والانفعالية والفكرية التي يمكن من خلالها التوصل إلى فهم شامل ودقيق للنص ، وأغراضه المقصودة ولعل من اهم الاشياء التي توحي بذلك هو تكرار المفردة وقد ورد هذا التكرار في القرآن بكثرة ومن ذلك قوله تعالى: ((لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ المشْعَرِ الحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ)) ، فكرر الأمر بالذكر ، وعلَّل المفسرون ذلك بأنَّ ((الأمر الثاني هو الأمر الأول وكرر على سبيل المثال التوكيد والمبالغة في الأمر بالذكر ؛ لأنَّ الذكر من أفضل العبادات . أو غير الأول فيُراد به تعلقه بتوحيد الله ، أي : اذكروه بتوحيده كما هداكم بهدايته ، واتصال الذكر الأول لمعنى اذكروه ذكراً بعد ذكر) وزاد الرازي على ذلك وجوهاً منها : أنَّ الأول أمر بالذكر ، والثاني ذكره تعالى بالأسماء والصفات الإلهية ؛ أو أنَّ الذكر الأول هو ذكر اللسان والثاني ذكر القلب ، أو أنَّ الذكر الأول خاص بمكان وزمان

محددين والذكر الثاني عام على كل حال وفي كل وزمان ومكان ومما جاء فيه التكرار قوله تعالى: ((أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِّلنَّاسِ وَانظُرْ إِلَى العِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْماً فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)) حيث كرر الفعل (انظر) ثلاث مرات ، وذهب المفسرون إلى أنَّه تكرار لا يُراد به التوكيد ، إنَّما جاء لاختلاف الغرض بين نظر وآخر ، ولكنهم اختلفوا في المنظور له في الفعلين الأخيرين ، فقيل في الأول منهما : انظر إلى الحمار حياً كما تركته ، وبقاؤه على هذه الحال مئة عام مع عدم وجود من يعتني به من دلائل قدرة الله تعالى ، ويكون هذا من جنس الدليل الأول ، أي : بقاء طعامه وشرابه دونما تغيير لكل هذه المدة . وقيل : معناه : انظر إليه ميتاً قد تفرقت عظامه ، وهذا أبلغ في الدلالة على القدرة ؛ لانَّ ما يتسارع إليه الفساد . وهو الطعام والشراب . بقي على حاله ، وما يمكن أنْ يحيا بنفسه لمدة أطول ، مع قدرة على الأكل والشرب أصبح عظاماً نخرةً وقيل : إنَّ العظام التي أُمر بالنظر إليها هي ((عظام الحمار ، وكرر الأمر لما أنَّ المأمور به أولاً هو النظر إليها من حيث الدلالة على المكث المديد ، وثانياً هو النظر إليها من حيث تعتريها الحياة ومبادئها ، وقيل عظام أموات أهل القرية)) وسياق الآية يدل على ((أنَّ المراد بالعظام عظام الحمار إذ لو كانت عظام أهل القرية لم تكن الآية منحصرة فيه كما هو ظـاهر قوله : ولنجعلك آية بل شاركه فيها الموتى الذين أحياهم الله تعالى)) وسياق الآية يدل على ((أنَّ المراد بالعظام عظام الحمار إذ لو كانت عظام أهل القرية لم تكن الآية منحصرة فيه كما هو ظاهر قوله : ولنجعلك آية بل شاركه فيها الموتى الذين أحياهم الله تعالى)) فهذه الإجابة توحي بأنَّه استيقظ وهو في كامل قواه العقلية والجسدية ولم يتعرض لأي تغيير أو مساس ، حتى أنَّه يتصور مدة لبثه كانت يوماً أو بعض يوم ، ولو كانت عظامه هي المقصودة لما تبادر هذا إلى ذهنه بهذا أسس تكرار الفعل (

انظر) ثلاثة معانٍ جديدة ، ما كانت لتوجد لولا تكراره ، ولحدث لبس في معنى الآية العام ، لا سيما مع اختلاف جنس المنظور له ، وجهة النظر في الجمل الثلاث فمن ذلك نستنتج ان الدلالة المعجمية تعطي معنى جزئيا لا يفي لإدراك المراد .

الدلالة النحوية :- التركيب هو تأليف الألفاظ وضمّ بعضها إلى بعض في بناء مُتكامل المعنى ، ولكلّ تركيب تكوينه الخاصّ به ، الذي تتحدّد بموجبه فاعليته في التعبير عن المعنى المراد والتركيب هو أهمّ وسائل إنتاج الدَلالة ، فلا دَلالة بلا تركيب ؛ لأنّ الألفاظ المفردة لا يمكن أن تُحقّق الوظيفة الأساسية للغة ، ألا وهي التعبير عن مُكوّنات الفكر ولا يكون هذا إلا بترتيب تلك الألفاظ ترتيباً معيناً في ضمن تركيبٍ يؤلِّف فيه المتكلّم بين الألفاظ على وفق المعاني وحَسبما تقتضيه الدلالة . ((فليس الغَرضُ بنَظم الكَلِم أن توالتْ ألفاظها في النُطق ، بل أن تناسقَتْ دَلالتها ، وتلاقت مَعانيها على الوجه الذي اقتضاه العَقل)) والصورة الواضحة للتركيب هي الجُملة ، التي تمثّل الأساس المتين الذي يرتكز إليه على النحو . وقد عُني علماء العربية القدماء بدراسة الجملة وعرّفوها بأنّها : الكلام الذي يحسُن السكوت عليه وأفاضوا في دراستها من الناحيتين الشكليّة والدلاليّة ، يشهد بذلك كتاب سيبويه الذي يُعدّ أقدم كتاب نحويّ وصلَ إلينا ، إذ تَجده حريصاً على الإحاطة بكلّ ما يتعلّق بالأساليب العربيّة من خصائص لغويّة ونحويّة وبيانيّة ، ولا يكتفي بالوقوف عندها ، بل يُشير إلى مَواطِن الحُسن والقُبح فيها ، وإلى أسباب ذلك ، بما يصُبّ في صَميم الدَرس النحوي الدلالي الذي يقوم على دراسة نَظم الكلام وأسرار تأليفه ومدى مُلاءمته لظروف القول وكذلك عُني المحدثون بدراسة الجُملة ، ولاسيّما العالم اللغوي دي سوسير الذي وضع أسسَ المنهج الوصفي في دراسة اللغة في مستوياتها المختلفة : الصوتي ، والصرفي ، والدلالي ، والتركيبي ، فظهر ما يُعرف بعلم الألسنية الذي يعنى بالتركيب العام للنظام اللغوي والذي نضج أكثر على يد العالم (تشومسكي) صاحب النظرية التوليدية التحويلية التي تناولت إرساء قواعد

جملة من المفاهيم ، وقالت بإمكانية توليد عدد لا محدود من الجمل مشتقة من جملة واحدة بعد إجراء التحويلات عليها وقد منح الدكتور مهدي المخزومي الجملة بُعدها العام حين عدَّها : ((الصورة اللفظية الصُغرى في الكلام المفيد في أيّة لغة من اللغات ، وهي المركّب الذي يُبين المتكلّم به أنّ صورةً ذهنيةً كانت قد تألّفت أجزاؤها في ذهنه ، ثمّ هي الوسيلة التي تنقل ما جالَ في ذهن المتكلّم إلى ذهنِ السامع)) وسأقتصر في هذا الفصل على دلالة الخبر فقط فالخبر هو كلام يَحتمل الصِدْق والكَذِب والصدق : هو مُطابقة النسبة الكلاميّة المفهومة من الخبر للنسبة الخارجيّة الظاهرة في الواقع الحقيقي ، أمّا الكذب: فهو عدم مُطابقة الكلام لواقع الحال ومن الخبر قوله تعالى :- ((رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ فَافْتَحْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ فَتْحَاً علّل إخبار نوح ربّه بأن قومه قد كذّبوه مع عِلْم الله بذلك ؛((لأنّه كالعلّة فيما جاء بعده ، فكأنّه قال: ((افْتَحْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ فَتْحَاً))؛ لأنّهم كذّبوني ، إلا أنّه جاء بصيغة الخبر دون صيغة العلّة ، وإذا كان على معنى العلّة حَسُن أن يأتي بما يعلَمُه المتكلّم والمخاطَب)) فمن ذلك نود الاشارة الى ان المعنى والذي هو شغل علم الدلالة الشاغل فإن هذا لا يدرك الا من خلال معرف النسج النحوي الذي حواه .